Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 5, 2024

Deanship of Scientific Research

The Role of New Communication in Promoting Human Rights in Jordan

Ali Yahya Bader Al Hadeed [1], *Ghaleb Ali Shatnawi* [1], *Ashraf Faleh Al-Zoubi* [2], *Zuhair Yassin Tahat* [1], *Farhan Rashed Olimat** [1]

[1] Department of Public Relations and Advertising, Faculty of Information, Yarmouk University, Irbid, Jordan

[2] Department of Digital Media, Faculty of Arts and Sciences, University of Applied Sciences, Amman, Jordan

Received: 22/1/2023
Revised: 28/8/2023
Accepted: 25/10/2023
Published online: 27/8/2024

* *Corresponding author:*
farhan.olaimat@yu.edu.jo

Citation: Al Hadeed , A. Y. B., Shatnawi , G. A. ., Al-Zoubi , A. F., Tahat, Z. Y. ., & Olimat, F. R. . (2024). The Role of New Communication in Promoting Human Rights in Jordan. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(5), 172–185. https://doi.org/10.35516/hum.v51i5.3422

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to identify the role of modern communication in promoting human rights in Jordan and the role of the electronic pages of Jordanian institutions concerned with human rights in spreading the culture of human rights in Jordan.

Method: The study is of a qualitative nature that relies on observation and in-depth interviews with a sample of (4) academic professors in the field of media and law.

Results: The means of new communication have an important and significant role in promoting human rights, and the most important of these means is represented by social networking sites (Facebook, Twitter, YouTube and Instagram) and then search engines in general in the Internet, and then forums, and blogs. It turns out that the most important human rights of modern communication in Jordan are the rights related to women and children, political rights related to elections and parties, and justice and equality. Further, it turns out that the web pages of human rights institutions in Jordan play a good role, and that they provide content related to many issues that affect and touch on human rights.

Conclusion: It is clear that the importance of modern means of communication stem from promoting human rights in Jordan and the world at large, and that it has been able to detect many violations that human beings have been subjected to in various parts of the world.

Keywords: Role, new communication, human rights in Jordan.

دور وسائل الاتصال الحديثة في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن

*علي يحيى الحديد[1]، غالب علي شطناوي[1]، أشرف فالح الزعبي[2]، زهير ياسين الطاهات[1]، فرحان راشد عليمات[1]**

[1] قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

[2] قسم الإعلام الرقمي، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت هذه الدّراسة إلى تعرّف دور وسائل الاتصال الحديثة في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن، ودور الصفحات الالكترونية التابعة للمؤسسات الأردنيّة المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوقه في الأردن.

المنهجية: جاءت الدراسة في إطار الدراسات الوصفية الكيفية، من خلال الملاحظة والمقابلة المعمقة مع عينة قوامها (4) من الأساتذة الأكاديميين في مجال الإعلام والقانون.

النتائج: أظهرت الدراسة ترتيب دور وسائل الاتصال الحديث في تعزيز حقوق الإنسان، وجاء أهم تلك الوسائل متمثل بمواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر واليوتيوب وانستغرام)، ومن ثم محركات البحث بشكل عام في الإنترنت، ومن ثم المنتديات، والمدونات، كما بينت الدراسة أهم حقوق الإنسان محل عناية وسائل الاتصال الحديثة في الأردن وهي: الحقوق المتعلقة بالمرأة والطفل، والحقوق السياسية المتعلقة بالانتخاب والأحزاب، والعدالة والمساواة. كما أظهرت الدراسة أن هناك دورًا جيدًا للصفحات الإلكترونية للمؤسسات المعنية في حقوق الإنسان في الأردن، وأنها تقدم محتوى يتعلق بالكثير من القضايا التي تمس وتلامس حقوق الإنسان.

الخلاصة: تتضح أهمية وسائل الاتصال الحديثة في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن والعالم أجمع، وأنها استطاعت كشف الكثير من الانتهاكات التي تعرض لها الإنسان في مختلف انحاء العالم.

الكلمات الدالة: الدور، وسائل الاتصال الحديث، حقوق الإنسان في الأردن.

مقدّمة:

على الرّغم من أهميّة الاتصال في عالمنا اليوم، إلا أنّ تعددها وتنوّعها ما بين وسائل الإعلام التقليدية ذات الطابع المهني الملتزم بأخلاقيات وقوانين المهنة، وبين منصات التواصل الاجتماعي، وما يتعداها لمختلف محتويات شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال التقليدية بنسخها الإلكترونية أوجد نوعا مختلفا من الأولويات، رافقه تحرر بعض وسائل الاتصال من مقص الرقيب، خاصّة في دول العالم الثّالث، أو الأنظمة التي تميل إلى النّظام السّلطوي والشّمولي في كياناتها السياسية والإعلامية، وتضع قيودًا كثيرةً على حرّيّة الإعلام وتداول المعلومات، فبرز أهميّة الاتصال الحديث بوصفه اتصالا جديدا بديلا عن الاتصال والإعلام التّقليدي؛ الذي بدوره حاول مواكبة وسائل الاتصال الحديثة بقدر الامكان ليكون قادرا على منافسة ميزات وسائل الاتصال الحديث من حيث التّفاعلية والشيوع والتّزامنية وقدر من الحرية والشفافية، وذلك لاعتماد الكثير من الشعوب على وسائل الاتصال الحديث كونه مصدرا للمعلومات والأخبار، ومن هنا فإنّ وسائل الاتصال الحديثة باتت تؤدي دوراً مهمّاً في تشكيل وعي الجماهير بقضايا حقوق الإنسان و الكثير من القضايا محل اهتمام المتلقين. ويؤكد الباحثون في كثير من الدراسات أنّ دخول وسائل الاتصال الحديث حرّرت الإنسان من القيود، وأمنت له منصات تلبي حاجاته ورغباته، ووجد الإنسان غايته في تلك الوسائل التي لا تنقل الحدث فقط، بل يصحبه التحليل والرأي والرأي الآخر، بعيداً عن أي تأثير (الشوابكة، 2020). وحقوق الإنسان هي حقوق مقدسة نصت عليها المواثيق الدولية، وبات احترامها والالتزام بها علامة من علامات رقي الشعوب والأنظمة، بل أنّ الدول التي تعلي من حقوق الإنسان باتت محجا ومطلبا لشعوب العالم المقموعة والمكبوتة، فيكثر إليها اللجوء والهجرة الشرعية وغير الشرعية، لأنّ عدم الاهتمام بالإنسان وحقوقه مدعاة للتطرف والارهاب والجريمة، وغياب للانتماء الوطني.

ولا شك في أنّ هناك ارتباطاً وثيقًا بين حقوق الإنسان ووسائل الاتصال الحديثة؛ ففي عصرنا هذا كشفت وسائل الاتصال الحديثة حالات مرعبة وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في الكثير من الدول، وما كان ذلك ليتأتى لولا وجود هذه الوسائل، وقدرتها على الوصول لتلك الانتهاكات بسرعة فائقة، وبثها عبر العالم أجمع، وبالتالي زادت معرفة الإنسان في كل أنحاء العالم بحقوقه وسبل الدفاع عنها، ومع التسليم بضرورة الدور الإيجابي لدور وسائل الاتصال الحديث في تعزيز حقوق الإنسان، إلا أنّ الدور السلبي و المتمثل بدور المستخدمين ذاتهم لوسائل الاتصال الحديث، وتحديدا انتهاك الخصوصية واغتيال الشخصية، والشائعات والدعاية، وخطاب الكراهية والعنف يشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان من الإنسان ذاته، ولعلّ هذه الإشكالية يمكن حلها بمزيد من الوعي والثقافة في ترشيد وتهذيب استخدام وسائل الاتصال الحديثة، ووضع مواثيق أخلاقية وتشريعات عالمية ملزمة لوسائل الاتصال الحديثة بكل أنواعها و مستخدميها. ويبقى حق الإنسان في تلك الانتهاكات أقل أهمية من حقه الذي ينتهك من قبل دول وأنظمة ومؤسسات حكومية تصل أحيانا إلى حقه في الحياة والأمن والسلم. (Lisa, 2019) وأظهرت الأرقام العالميّة بأنّ شبكة فيسبوك استحوذت على الحصّة الأكبر من إجمالي عدد حسابات الأردنيين على مختلف منصّات التّواصل الاجتماعي بنسبة تصل إلى 46% وبحوالي خمسة مليون حساب (المبيضين، 2020)، وهذه النّسبة تدلّ على انتشار جيّد لتطبيق الفيسبوك. وأن اكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما من قبل الأردنيين جاءت بالترتيب الآتي: الفيسبوك أولا: الواتساب، ثانيا: الماسنجر، ثالثا: الإنستغرام رابعاً: السناب شات. (عليمات وطويط، 2021). وتبين أن الأردنيين يعتمدون علي وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة للحصول على المعلومات والأخبار المتعلقة بحقوق الإنسان.(العمري،2022).أما فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأردن، فقد اصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان تقريره الثامن عشر لعام2021 الذي صدر عام 2022 وتضمن ثلاث محاور أساسية هي: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأكثر حاجة للحماية، وبناء على رصد الشكاوي والملاحظات صدر التقرير بمجموعة من التوصيات في إطار السياسات والتشريعات والممارسات أهمها: بناء سياسات قادرة على تحقيق مضامين العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات والخدمات بصورة تحقق عناصر التنمية المستدامة، وتحد من نسبة البطالة، وتقلل من نسبة الفقر إلى أدنى مستوياتها، وادماج مفاهيم حقوق الإنسان وتجسيدها في المناهج التعليمية، وبناء الشراكات مع المؤثرين وقادة الرأي في مختلف محافظات المملكة، والشراكة بين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع من خلال دراسات أثر التشريعات المقترحة، ومراجعة الممارسات المتعلقة بالحريات العامة والتقييدات المفروضة عليها بما يتواءم والدستور الأردني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأبرز التقرير ضرورة الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية والحق في الوصول إلى العدالة وضمانات المحاكمة العادلة، والحق في الجنسية والإقامة والتنقل واللجوء، والحق في الانتخاب والترشح وحرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام والحصول على المعلومات، وكذلك الحق في التجمع السلمي وتأسيس الأحزاب والانضمام إليها، والحق في التنمية والحياة الكريمة والعمل والتعليم والصحة والبيئة السليمة، وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن.(التقرير السنوي الثامن عشر،2022،المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان).

إشكاليّة الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة بالوقوف على دور الاتصال الحديث في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن، ولذا تمثل التساؤل الرئيس بالآتي:

ما دور الاتصال الحديث في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن الذي انبثق عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أهم وسائل الاتصال الحديثة التي تعنى بحقوق الإنسان في الأردن؟
2. ما أهمّ حقوق الإنسان التي تبثّ وتنشر من خلال وسائل الاتصال الحديثة في الأردن؟
3. ما دور صفحات المؤسسات الأردنيّة المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأردن؟

أهداف الدّراسة: تسعى الدّراسة إلى تعرّف الآتي:

- وسائل الاتصال التي تعنى بحقوق الإنسان في الأردن.
- أهمّ حقوق الإنسان التي تبثّ وتنشر من خلال وسائل الاتصال الحديث في الأردن.
- دور صفحات المؤسسات الأردنيّة المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأردن.

أهميّة الدّراسة: تكمن أهميه الدّراسة في كونها من الدّراسات الضرورية التي تتناول موضوع دور الاتصال الحديث في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن، وتتعزز الأهمية من خلال قوة وسائله وأدواته في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتّوعية بها وترسيخ هذا الوعي ممارسة وسلوكا، وبناء ثقافة تجسد أهمية الاستمرار في تناول قضايا حقوق الإنسان بجميع أشكالها وأنواعها، وتشكّل هذه الدّراسة إثراء للمكتبة الأردنيّة والعربيّة والعالمية، إضافةً أنّها تعدّ مرجعًا للمؤسّسات الوطنيّة والدّولية المعنيّة بترسيخ حقوق الإنسان في الأردن ودول العالم أجمع، وتشكل أهمية مضافة للمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من خلال تحررها من أية أصوات لا تؤمن بحق الإنسان في الحقوق التي ضمنتها لها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية؛ ذلك أنّ شبكات التواصل الاجتماعي اتاحت كشف أي انتهاك لحق من حقوق الإنسان.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

- الدور و يعرّف بأنّه: "مجموعة من أنماط السلوك أو النشاط المتوقّع من الفرد أو الوسيلة الاتصالية القيام به، ويختلف طبيعة هذا السلوك والنشاط المرتبط بأداء الدّور باختلاف طبيعة الفرد أو الوسيلة بالمحيط الاجتماعي، وهو مجموعة السلوك والمسؤوليات التي تضفيها الوظيفة على القائم بها، وتتمثّل أهمّ عناصر الدّور بالفعل الذي يقوم به القائم بالدّور وتوقعات وتوجّهات الدّور".(الشقران، 1997، ص.10) ويعرّف الدّور إجرائيًا في هذه الدراسة بأنّه: مدى دور الاتصال الحديث المستوحى من وظائفه وواجباته في نشر وتعزيز حقوق الإنسان في الأردن.
- الاتصال الحديث اصطلاحاً: "العملية الاتصالية الناتجة من اندماج ثلاثة عناصر هي الكمبيوتر والهواتف الذكية والشبكات والوسائط المتعددة من خلال شبكة الإنترنت ". (حسونة، 2014، ص2)، والاتصال الحديث إجرائياً: هو كافة وسائل الاتصال والإعلام الحديث المتمثل بمواقع التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، ووسائل الإعلام التقليدية بنسختها الإلكترونية، وجميع المنصات والتطبيقات التي توفرها شبكة الإنترنت، والمتاحة للأردنيين دونما قيود.
- حقوق الإنسان (بالإنجليزية Human rights): هي: توفير الضّمانات والامكانيّات للإنسان مع الاعتراف الكامل بإنسانيته وحريته وكرامته وتحقيق مبدأ العدل والمساواة بين جميع الأفراد في الحصول على حقوقه التي هي مطلب أساسي لكل إنسان يحيا في هذا المجتمع (مرعي،2011) وتعرف إجرائيًا بأنّها: حقوق إنسانية جاء بها الدستور الأردني ومواثيق دولية صادق الأردن على الالتزام بها، لتكون مكسبًا أو نافذةً حقوقيةً لكلّ مواطن أردنيّ منذ ولادته بغضّ النّظر عن عرقه أو هويّته أو لغته أو دينه، وهي غير قابلة للتّصرّف بأنواعها المدنيّة والسّياسية والحقوق الاجتماعية والثّقافية والاقتصاديّة، ولا يجوز المساس بها.
- وحقوق الإنسان كما عرفتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان: "هي حقوق نتمتّع بها جميعنا لمجرّد أنّنا من البشر، ولا تمنحنا إيّاها أي دولة، وهي متأصلة في جميع البشر مهما كانت جنسيتهم أو نوعهم الاجتماعي أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم أو دينهم أو لغتهم أو أي وضع آخر". (المفوضية السامية لحقوق الإنسان).
- حقوق الإنسان إجرائياً: هي القضايا والمسائل التي تتعلق بحقوق الإنسان في الأردن والمتمثلة بالحقوق المدنية والسياسية (الفردية والجماعية) وغيرها التي وردت في الدستور الأردني أو الدولية التي صادق الأردن عليها.

نظرية الدراسة، أولاً: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام.

تعد نظرية الاعتماد المتبادل على وسائل الإعلام من النظريات ذات التأثير المعتدل بعيد الأمد لوسائل الإعلام، وكانت البدايات الأولى لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام على يد (ساندرا بول روكيتش وملفين ديفلر) وزملائهما عام 1974، عندما قدّموا ورقة بحثية بعنوان "منظور المعلومات" وطالبوا فيها بضرورة الانتقال من مفهوم الإقناع لوسائل الإعلام إلى وجهة النظر التي ترى قوّة وسائل الإعلام كنظام معلوماتي يستمد من اعتماد الآخرين على المصادر النادرة للمعلومات التي تسيطر عليها؛ أي أن هناك علاقة اعتمّاد بين وسائل الإعلام والأنظمة الأخرى (العبدالله، 2010، ص226).

ويمكن تلخيص الفكرة الأساسية لنظرية الاعتماد على النحو التالي "إنّ قدرة وسائل الإعلام على تحقيق قدر أكبر من التأثير المعرفي والعاطفي والسلوكي سوف تزداد عندما تقوم هذه الوسائل بوظائف نقل المعلومات بشكل متميّز ومكثّف، وهذا الاحتمال سوف تزيد قوته في حالة عدم استقرار تواجد بنائي في المجتمع بسبب الصراع والتغيير، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فكرة تغيير سلوك ومعارف ووجدان الجمهور يمكن أن تصبح تأثيرًا مرتدًا لتغيير كل من المجتمع ووسائل الإعلام، وهذا هو معنى العلاقة الثلاثية بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع." (المزاهرة، 2012، ص203).

ونظرًا إلى اختلاف الأفراد في أهدافهم ومصالحهم، فإنّهم يختلفون أيضًا في درجة الاعتماد على نظم وسائل الإعلام، وبالتالي يشكّلون نظمًا خاصة لوسائل الإعلام. وترتبط الأهداف والحاجات الفردية لكل منهم وطبيعة الاعتماد في درجته على كل وسيلة من الوسائل وعلاقتها بهذه الأهداف والحاجات، وهو ما اصطلح على تسميته "تنميط علاقات التبعية" (العبدالله، 2010، ص236).

وقالت Rokeach و DE fleur: "إنَّ جماهير وسائل الإعلام تعتمد على وسائل الإعلام لتلبية حاجاتهم من المعلومات والحاجات الاجتماعية اليومية، وقد عرّفوا (المعلومات) على أنّها طريقة عامّة للإشارة إلى الإنتاج والتوزيع لجميع أنواع الرسائل".(Defleur-melvin.1989,p 261 & 303)."وظهرت النظرية لملء الفراغ الذي خلّفه نموذج الاستعمال والإشباع بإهماله لتأثير وسائل الإعلام والتركيز على المتلقي، وأسباب استعماله لوسائل الإعلام والاتصال". (العبدالله، 2010، ص 282).

ومن الأهداف الرئيسة لنظرية الاعتماد الكشف عن الأسباب التي تجعل لوسائل الإعلام أحيانًا آثاراً قوية ومباشرة وأحيانًا آثاراً ضعيفة وغير مباشرة، وتعد مفتاحًا لتفسير متى ولماذا يعرّض الأفراد أنفسهم على وسائل الإعلام والاتصال، وتأثيرات هذا التعرّض على معتقداتهم وسلوكهم، وتعدّ هذه النظرية تفسيراً للطرق التي يستخدم بها الناس مصادر وسائل الإعلام والاتصال لتحقيق أهدافهم الشخصية.

إنّ نظرية الاعتماد المتبادل على وسائل الإعلام هي نظرية بيئية تنظر إلى المجتمع باعتباره تركيبًا عضويًا، وتبحث كذلك في كيفية ارتباط أجزاء النظم الاجتماعية مع بعضها سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وتحاول تفسير سلوك الأجزاء فيما يتعلق بارتباطها أو علاقاتها، وتفترض " أن تكون وسائل الإعلام جزءًا من النسيج الاجتماعي للمجتمع الحديث ولها علاقة مع الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية، وقد تتسم هذه العلاقات بالتعاون والصراع، وقد تكون ديناميكية متغيرة وقوية أو ثابته وضعيفة، وكما يوحي اسم النظرية فإن علاقة الاعتماد هي التي تحكمها؛ أي الاعتماد بين وسائل الإعلام والنظم الاجتماعيّة والجمهور، وقد تكون هذه العلاقة مع جميع وسائل الإعلام أو جزء منها." (مكاوي، والسيد، 1998، ص314).

ويعد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام جزءًا من نظرية الإعلام المتبادل بين وسائل الإعلام، والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويشكّل بدوره علاقة الجمهور مع وسائل الإعلام، وإن شكلت هذه النظرية الاعتماد المتبادل بين النظم السياسة والاقتصادية والاجتماعية فإنّ ما يعنينا في هذه الدراسة هو اعتماد الفرد على وسائل الإعلام، وتلك العلاقة التي تنشأ بينهما. وكما يتبيّن فإنّ الأهداف توجه الأفراد، وهي تتطلّب الوصول إلى مصادر تسيطر عليها وسائل الإعلام ويعتمد الأفراد على وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف الآتية:

1- الفهم: مثل معرفة الذات من خلال التعليم والحصول على خبرات والفهم الاجتماعي من خلال معرفة الأشياء عن العالم أو الجماعة المحلية وتفسيرها.

2- التوجيه: ويشمل توجيه العمل، مثل: أن تقرّر ماذا تشتري؟ وكيف ترتدي ثيابك؟ وكيف تحتفظ برشاقتك؟ وتوجيه تفاعلي مثل الحصول على دلالات عن كيفية التعامل مع المواقف الجديدة أو الصعبة.

3- التسلية: مثل الراحة والاسترخاء والاستثارة والتسلية الاجتماعية مثل: الذهاب إلى السينما أو الاستماع إلى الموسيقى أو مشاهدة التلفزيون.

يتمثل الفرض الرئيس لنظرية الاعتماد في قيام الفرد بالاعتماد على وسائل الإعلام لإشباع حاجاته من خلال استخدام الوسيلة، وكلّما أدت الوسيلة دورًا هامًا في حياة الاشخاص زاد تثيرها وأصبح دورها أكثر أهمّية ومركزية، وبذلك تنشأ العلاقة بين شدة الاعتماد ودرجة تأثير الوسيلة لدى الاشخاص، وكلّما ازدادت المجتمعات تعقيدًا ازداد اعتماد الافراد على وسائل الإعلام. كما تقوم على مجموعة من الفروض الفرعيّة؛ أهمّها:

1- "إن اختلاف درجات الاستقرار والتوازن في النظام الاجتماعي يعود إلى التغيرات المستمرّة، وبالتالي فإنّ الحاجة للمعلومات والأخبار تتزايد أو تتناقص تبعًا للحاجة لهذه المعلومات والأخبار، حيث يكون الأفراد أكثر اعتمادًا على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات.

2- حيوية النظام الإعلامي بالنسبة لأفراد المجتمع تزيد من درجة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام لإشباع حاجاتهم.

3- اختلاف حاجات الجماهير وأهدافهم الفردية والنفسية تؤثر في درجة اعتمادها على وسائل الإعلام". (مراد، 2011، ص 49).

ويقوم المنظور الخاص باعتماد الأفراد على وسائل الإعلام على دعامتين قدمهما دفلر وروكيتش في عام 1989، وهما:

1- الأهداف: لكي يحقق الأفراد والجماعات والمنظمات المختلفة أهدافهم الشخصية.

2- المصادر: يسعى الأفراد والمنظمات نحو المصادر المختلفة التي تحقق أهدافهم، وتعد وسائل الإعلام نظام معلومات يساعدهم على بلوغ أهدافهم.

ويمكن توظيف هذه النظرية في تعرُّف مدى اعتماد الأردنيين على وسائل الاتصال والإعلام الحديث في معرفة حقوقهم الإنسانية، ومدى العلاقة المتبادلة ما بين النظام الاجتماعي من جهة والأنظمة الأخرى ومن أهمها النظام الإعلامي.

المؤسسات الوطنية الأردنية المعنية بحقوق الإنسان:

المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان ويهدف المركز الوطني تحقيق الأهداف الآتية:

أ. رصد أوضاع حقوق الانسان في المملكة، لمعالجة أي تجاوزات او انتهاكات لها، ومتابعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذه الغاية بما في ذلك تسويتها او

إحالتها الى السلطة التنفيذية او التشريعية او المرجع القضائي المختص لإيقافها وإزالة أثارها.

ب. السعي لتدريس مبادئ حقوق الانسان في مستويات التعليم المختلفة وبخاصة كما جاء في الإسلام.

ج. إعلان المواقف وإصدار البيانات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان في المملكة.

د. إجراء الدراسات والبحوث القانونية والسياسية والاجتماعية والتربوية والفكرية المتعلقة بأهداف المركز.

هـ عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات المتعلقة بأهداف المركز والمشاركة في النشاطات المماثلة وذلك مع التقيد بأحكام التشريعات النافذة ذات العلاقة.

و. تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والتثقيفية.

ز. إصدار البيانات والنشرات والمطبوعات الدورية وغير الدورية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ح. الإسهام في البرامج والندوات والحوار التلفزيوني والإذاعي وفي إعداد المواد الصحفية.

ط. تبادل المعلومات والخبرات مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والعربية والإسلامية والمؤسسات الإقليمية والدولية المماثلة.

ي. وضع التوصيات وتقديم الاقتراحات اللازمة لصون حقوق الإنسان في المملكة.

ك. إنشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ل. اقتراح التشريعات ذات العلاقة بأهداف المركز (الموقع الإلكتروني للمركز.(https://www.nchr.org.jo)

الشبكة الأردنية لحقوق الإنسان:

تأسست في المملكة الأردنية الهاشمية الشبكة الأردنية لحقوق الإنسان وهو ائتلاف وتجمع متخصص في حقوق الإنسان يضم منظمات حقوق إنسان أردنية غير حكومية.

وتتكون الشبكة من عشرة منظمات أردنية تعمل في مجال حقوق الإنسان، وهي: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، جمعية النساء العربيات، جمعية معهد تضامن النساء الأردني(تضامن)، جمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، شبكة المرأة لدعم للمرأة/الأردن، جمعية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، مركز منارة للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، جمعية بنت البادية لحقوق الإنسان، جمعية منتدى عمان لحقوق الإنسان.

وينص النظام الأساسي للشبكة على أنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن المنظمات المكونة لها، ذات الاهتمام والرؤى المشتركة في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، إضافة إلى تمتعها بذمة مالية مستقلة عن أعضائها. ويكون نطاق عمل الشبكة في المملكة الأردنية الهاشمية، ويمكنها المشاركة في الفعاليات الداعمة لحقوق الإنسان محلياً عربياً ودوليا.

وتنص رسالة الشبكة على تعزيز العمل الجماعي في مجال حقوق الإنسان بما يضمن الوصول إلى رؤية مشتركة ومواقف موحدة مستندة لمبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والشعوب ومبنية على أساس القيم الإنسانية الضامنة لحقوق الإنسان وحرياته، في سياق تعاوني وتكاملي بين عمل المنظمات.

وتسعى الشبكة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.تعزيز حقوق الإنسان على المستويات التشريعية والسياسات العامة والممارسة على قاعدة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها وإعمالها.

2.تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وقواعد السلوك المرتبطة بها على المستويين الرسمي والأهلي.

3.بناء قدرات ورفع كفاءة المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة العاملين لدى المنظمات الأعضاء في الشبكة.

4.بناء شركات وتفعيل الحوارات في مختلف قضايا حقوق الإنسان مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

5.تعزيز مكانة المرأة ودورها واحترام حقوقها وحمايتها وإعمالها.

6.زيادة الاهتمام بحقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك (الأطفال، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل، اللاجئين)

7.رفع الوعي في قضايا العمل والحماية الاجتماعية.

8.تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة. (الموقع الإلكتروني لمركز عمان لحقوق الإنسان https://www.achrs.org/).

الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان:

تهدف الجمعية الأردنية لحقوق الانسان إلى العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والارتقاء بأوضاعها في البلاد، وذلك وفقاً لما ينص عليه الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان وجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان – وبما يتماشى مع التراث التاريخي للشعب الأردني من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة. والمساهمة في تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة بما يضمن احترام مبادئ حقوق الإنسان والتزام الأردن المعلن بها، وذلك بالتعاون مع جميع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة. ومساعدة المواطنين الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك وتقديم الخدمات اللازمة لهم، والقيام بالدراسات والأبحاث اللازمة حول أوضاع حقوق الإنسان ورصد تطوراتها في البلاد وإعداد التقارير الدورية عنها وتقديم الاقتراحات من أجل تطويرها إلى الجهات المعنية. الموقع الالكتروني للجمعية(http://www.civilsociety-jo.net/ar/organization/447)

المرصد الوطني الأردني لحقوق الإنسان:

- العمل على حماية حقوق الإنسان طبقا للأنظمة المرعية وما ورد في الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المتخصصة.
- التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.
- الوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب وعدم التسامح برد تلك الاعتداءات.
- الدفاع عن حقوق المظلومين والمتظلمين من خلال فريق قانوني متخصص.
- رصد الانتهاكات غير الصريحة والمخالفة للبنود والمواثيق القانونية والدولية.
- نبذ العنف بكافة اطيافه و مكافحة الارهاب. الموقع الالكتروني للمرصد (/21682http://www.civilsociety-jo.net/ar/organization).

الدّراسات السّابقة:

تحظى موضوعات حقوق الإنسان بأهمية كبيرة؛ خاصة من المنظمات والمؤسسات الدولية، ومع تطور دور وسائل الاتصال الحديث وقدرتها على كشف الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، جاءت العديد من الدراسات لتلقي الضوء على ذلك الدور، وبيان مدى القيمة المضافة في سجل حقوق الإنسان.

1- اجرت مجد العمري (2022) دراسة بعنوان" دور الإعلام الجديد في تشكيل معارف الشباب الجامعي واتجاهاته نحو قضايا حقوق الإنسان" هدفت الدراسة إلى تعرّف عادات وأنماط تعرض الشباب الجامعي للإعلام الجديد كمصدر للمعلومات حول قضايا حقوق الإنسان، وأسباب اعتمادهم عليها والآثار الناجمة عن هذا الاعتماد. وتعدّ هذه الدراسة من البحوث الوصفية، التي اعتمدت على منهج المسح، حيث تمت الدراسة على عينة قوامها (300) مفردة من مجتمع الدراسة، والمتمثل بطلبة جامعة اليرموك وجامعة البتراء، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة الاستبانة أداة لجمع البيانات.

وقد توصلت الدّراسة إلى النتائج الآتية:

- إنّ الشباب الجامعي يتعرضون لوسائل الإعلام الجديد بمعدل منخفض (أقل من ساعتين) بنسبة (37.3%)، ويعتمدون عليها للحصول على المعلومات والأخبار حول قضايا حقوق الإنسان بدرجة (مرتفعة) بمتوسط حسابي كلي بلغ (2.41).
- إنّ أهم أسباب اعتماد الشباب الجامعي عليها هي سرعتها في نقل المعلومات.
- إنّ أبرز الموضوعات التي يتابعها الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الجديد حول قضايا حقوق الإنسان هي قضايا المرأة والطفل وحقوق المواطن.
- إنّ أهم التحديات التي تواجه المبحوثين جراء اعتمادهم عليها هي التشريعات الإعلامية التي تحد من حرية التعبير في الإعلام، تلاها عدم توافر الإنترنت في معظم الأماكن أو ضعف الشبكة أحيانا.
- وجود تأثيرات معرفية ووجدانية وسلوكية ناجمة عن اعتماد الشباب الجامعي عليها كمصدر للمعلومات حول قضايا حقوق الإنسان بدرجة (مرتفعة).
- أنّ أكثر وسائل الإعلام الجديد التي يعتمد عليها الشباب الجامعي في الحصول على معلومات حول قضايا حقوق الإنسان، هي شبكات التواصل الاجتماعي، حيث جاءت (شبكات التواصل الاجتماعي) في المرتبة الأولى.

2- وقامت **LISA** (2019) بدراسة بعنوان "حقوق الإنسان ووسائل التّواصل الاجتماعي"، هدفت إلى تعرّف تثقيف الأفراد بوسائل التّواصل الاجتماعي وذكر مزاياها وعيوبها، وجات الدراسة في نطاق الدراسات الوصفية، معتمدة على الأسلوب الكيفي من خلال الملاحظة، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- أنّ انتهاكات حقوق الإنسان لا تحصى ولا تعدّ، وأنّ تقدّم التكنولوجيا مع وجود الإنترنت له إيجابيّات وسلبيّات فهو من ناحية يشكّل تهديدات قويّة لما يتعلّق حق الإنسان في الخصوصيّة في شكل اتّصالات المراقبة والاعتراض والاحتفاظ بالبيانات الّتي تحتوي على معلومات شخصيّة، ومن ناحية أخرى يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصّة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته من خلال خلق الوعي بين الجماهير إذا جرى

استخدامها بحكمة ووعي ومسؤوليّة.

3- وجاءت دراسة **Afaq** (2019) بعنوان "تغطية إخبارية لقضايا حقوق الإنسان: مقارنة تحليل تايمز أوف انديا والهندوس"، هدفت الدراسة إلى تعرّف تغطية عدد محدد من القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بسبب القيود التنظيمية والنبرة الأيديولوجية حيث استخدم الباحث منهج تحليل المضمون، و جرت هذه الدراسة للتحقق وفهم ووصف مختلف القضايا ذات الصّلة بحقوق الإنسان في اثنتين من المؤسّسات الإعلامية تايمز أوف انديا والهندوس، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

- إنّ الصّحف قامت بالتركيز على الجوانب السّلبية لقضايا الإنسان وإنّ صحيفة تايمز أوف انديا غطت (28) قضية من أصل (109)، بينما غطت صحيفة الهندوس (12) قضية من أصل (١٠٥) وعليه، فإنّ النتائج اختلفت في تأطير القصص حول قضايا حقوق الإنسان.

4- دراسة غريبة وكعواش (2018) "الإعلام الجديد ودوره في حماية حقوق الإنسان".

هدفت الدراسة إلى تعرّف علاقة الإعلام الجديد بحقوق الإنسان وتعرّف ماهية الإعلام الجديد وحقوق الإنسان ودور الإعلام في مجال حقوق الإنسان وأبرز تأثيرات الإعلام الجديد عليه، وجاءت الدراسة في نطاق الدراسات الوصفية، معتمدة على الأسلوب الكيفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إنّ لوسائل الإعلام الجديد دوراً كبيراً في مجال حقوق الإنسان، حيث تعد قضايا حقوق الإنسان بطبيعتها قضايا خلافية تحتاج إلى الطرح للرأي والرأي الآخر وصولاً إلى إقناع الرأي العام بهذه القضايا، حيث أنّ الاقتناع برأي أو فكرة يمر بخمس مراحل هي الإدراك والاهتمام والمحاولة والاقتناع والتبني.

- يؤدي الإعلام الجديد دوراً رئيساً في المراحل الثلاث الأولى ويتوجب عليه الاهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان.

5 - تناول زايد (2017) في دراسته عن وسيلة من وسائل الإعلام الجديد بعنوان " دور الصحف الإلكترونية المصرية في توعية الشباب الجامعي بقضايا حقوق الإنسان."

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف مدى اهتمام الصحف الإلكترونية المصرية بقضايا حقوق الإنسان، واستخدمت منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي، حيث قامت الباحثة بتحليل مضمون الصحف الإلكترونية (المصري اليوم - الوفد - الأهرام)، وتم سحب عينة عشوائية قوامها 400 مفردة، حيث جرى جمع البيانات من خلال مجموعة من الأدوات وهي صحيفة تحليل المضمون وصحيفة الاستقصاء. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اتجاهاتهم نحو التوعية بقضايا حقوق الإنسان تبعاً لاختلاف الجامعات، وظهرت الحقوق السياسية كأبرز الحقوق تكراراً في كل من صحيفة الأهرام والمصري والوفد.

6- الضامن (2017) فبحث "دور الصحافة الإلكترونية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان دراسة من وجهة نظر المواطن الأردني."

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور الصحافة الأردنية سواء كانت مطبوعة أو إلكترونية في الدفاع عن حقوق الإنسان، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت أداة الاستبيان على عينة عشوائية بلغ قوامها (1243) شخص من عمر (18) فما فوق. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إنّ معظم أفراد العينة يتابعون الصحف الإلكترونية في القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان أكثر من الصحافة المطبوعة لتوفرها وسهولة الوصول إليها،
- إنّ المواطنين يرون أنّ تأثير الصحافة الإلكترونية أكبر من الصحافة المطبوعة في مجال تحقيق أثر إيجابي لأصحاب القضايا أو الفائدة للصالح العام، كتغيير قرار أو قانون كنتيجة لتغطية الصحافة المطبوعة لقضايا حقوق الإنسان.

7- دراسة آدم (2016) وعنوانها "مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب".

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع رأي وتحليل بعض المواقع للوصول إلى معطيات واضحة حول عمل مواقع التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة حقوق الإنسان لأهمية هذه المواقع وتعرّف أهم القضايا وتقييم دور تلك المواقع تجاه قضايا حقوق الإنسان من خلال مستخدميها. استخدمت الدراسة استمارتي التحليلي والميداني كأدوات لجمع البيانات على عينة عمدية بلغ قوامها 400 مفردة من الشباب من سن (18-40) سنة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إنّ الفيسبوك أصبح أحد الوسائل الأساسية للشباب لاستقاء المعلومات والمفاهيم حيث أنّ تلك المواقع لم تعد تؤدي دور نقل وإرسال المعلومة فحسب وإنما أصبحت ظاهرة عالمية واسعة لها العديد من الانعكاسات الثقافية والاجتماعية، مما أتاح إفراز فضاءات جديدة للتعبير الحقوقي.

- إنّ أهم الوسائل التي تستخدم في عرض انتهاكات حقوق الإنسان على مواقع التواصل الاجتماعي هي الصور.

8- دراسة **Sanam Noor** (2016) بعنوان "تحدّيات وسائل التّواصل الاجتماعي وفرص حقوق الإنسان: حالة التجريم القانوني في باكستان"، هدفت الدّراسة إلى تعرّف دور شبكات التّواصل الاجتماعي في تعزيز أو تحدّي الدين والتطرف وتقليص حريّة التعبير والترويج لخطاب الكراهية في باكستان، وجاءت الدراسة في نطاق الدراسات الوصفية الكيفية من خلال استكشاف العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والتعصب الديني عن

طريق الملاحظة الاجتماعية للمنصّات الإعلامية، وخلصت الدّراسة إلى النتائج الآتية:

- إنّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك والمراسلين عبر الهاتف وضعت العديد من المواطنين في دائرة الاتّهامات أدّى بعضها إلى القتل والتّحرّش والعنف وحدّدت ما لا يقلّ عن ثمانية عشر حالة، - ومن جانب آخر ناقشت هذه الدّراسة استخدام وسائل التّواصل الاجتماعيّ للدّفاع عن قوانين التجريم، وذكرت دور نشطاء حقوق الإنسان والحرّيات في محاولة سرد المؤيدين من صفحات الفيسبوك واستخدام المجتمع المدنيّ لتقديم خطاب مضادّ في وجه المتطرّفين.

9- دراسة حامد (٢٠١٥) بعنوان "مواقع التّواصل الاجتماعي ودورها في رصد انتهاكات حقوق الطفل بعد الثّورات العربية"، وتنتمي هذه الدّراسة إلى الدّراسات الوصفيّة التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي بالعينة، وتوصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج أبرزها:

- اهتمام أعضاء صّفحات مواقع التواصل بمحتوى المنشورات التي جرى نشرها والمتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان عمومًا والطّفل بوجه خاص، وهو ما يتضح بنسبة التفاعل الكبيرة التي بلغت ١٠٠% للمنشور حول حقوق الإنسان بكلا الصفحتين محل الدّراسة،

- وحول أسباب الانتهاكات التي يتعرض لها الطفل في الوطن العربي حل الظلم وإهمال الأنظمة الحاكمة، في المرتبة الأولى.

- جاء تدهور الأوضاع السّياسية والاقتصادية والاجتماعيّة في المرتبة الثّانية، واعتماد كلا الصفحتين محل الدراسة على قالب النص والصّورة بشكل كبير في عرض المنشورات الواردة بهما عن حقوق الطفل بنسبة ٧١,٨٤% وضعف الاستجابات المرئيّة من قبل المستخدمين اليوتيوب في كلا القناتين حيث سجّلت مشاركة الأعضاء بالاستجابات المرئيّة سواء صور أو رسوم أو فيديوهات بنسبة ١١,٣٣.%

10- دراسة **Victoria** (2011) بعنوان "دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان: تحليل الفيلم الوثائقي لقناة بي بي سي بعنوان الشكولاتة: الحقيقة المرة"، هدفت الدّراسة إلى النّظر في الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في الترويج لحقوق الإنسان، فقد جرى ذلك من خلال البحث في قضية بي بي سي وان، والفيلم الوثائقي الشكولاتة والحقيقة المرة التي أنتجتها، ركز الفيلم الوثائقي على استخدام عمالة الأطفال في مزارع الكاكاو في غرب أفريقيا. فقد استخدم المنهج النوعي نتيجة لطبيعة البحث فتم إجراء المقابلات والأسئلة، وقدم خمسة من المشاركين ردوداً على تلك الأسئلة المطروحة، وتوصلت إلى نتائج من أهمها:

-إنّ وسائل الإعلام لديها صعوبة في إثبات التأثير فأثبتت أربعة من هذه المقابلات أن الفيلم الوثائقي كان له تأثير واضح باستثناء المقابلة الخامسة الّتي لم تستجب لتأثيرات الفيلم الوثائقي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- اهتمّت بعض الدّراسات السابقة بالتّركيز على دور وسائل الإعلام الجديد في تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام.
- أبرزت بعض الدّراسات السّابقة الدور السلبي والدور الإيجابي الذي تقوم به شبكات الاتصال الحديث في رصد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.
- رصدت بعض الدراسات السابقة الدور الملقى على عاتق منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية من ناحية تفعيل وتعزيز حقوق الإنسان وتوعيته من خلال وسائل الإعلام الجديد.
- تناولت بعض الدّراسات دور مختلف وسائل الاتصال من اتصال قديم وحديث، محطات فضائية، صحف، مواقع إلكترونية، وتطبيقات ومنصات التواصل الاجتماعي لتوعية الأفراد بمفهوم حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة في شتى المجالات.
- اهتمّت هذه الدّراسة بالدّور الرئيس للاتصال والإعلام الحديث لتعزيز حقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة به في الأردن
- ركّزت الدراسة على أهمّ قضايا حقوق الإنسان في الأردن التي تثار عبر وسائل الاتصال الحديث.
- كشفت الدّراسة عن دور صفحات المؤسسات الأردنية في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الأردن.
- جاءت هذه الدراسة في نطاق الدراسات الكيفية، وما يعطي هذا النوع من الدراسات قدرة للباحث على الربط والاستشعار والتحليل والتفسير والملاحظة والخروج بخلاصات وتوصيات تعزز قيمة البحث، ولم تغفل هذه الدراسة الاستفادة من الأدبيات السابقة التي جاء معظمها كميا، خاصة الدراسات التي أجريت في الأردن.

الإجراءات المنهجية:

نوع الدراسة:

تعدّ هذه الدّراسة من البحوث الوصفيّة القائمة على الأسلوب الكيفي، ومفهوم البحوث الوصفيّة يرتبط بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو تحديثه أو استكماله أو تصويره بحيث تمثّل هذه الاستنتاجات فهمًا حاضراً يستهدف توجيه المستقبل. وتتّجه البحوث الوصفية إلى وصف ما هو كائن وتفسيره وتهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع

كما تهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السّائدة وتعرّف المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات.)حسين، 1996،ص67). وجاءت هذه الدراسة في إطار البحوث الكيفية التي اعتمدت على المقابلة المعمقة والملاحظة، مع الربط والمقارنة مع نتائج عدد من الدراسات التي قامت على منهج المسح (البحوث الكمية).

حدود الدراسة: لما كان من الطّبيعي أن تقف كلّ دراسة علمية عند حدود معينة، على أساس أن الدراسة الواحدة لا تستطيع أن تحيط بكل المتغيّرات والعوامل المختلفة، وتترك المجال لباحثين آخرين في استكمال دراسة هذه المتغيرات، فإنّ حدود هذا البحث هي:

الحدود البشرية: مقابلات مع مختصين في الإعلام وحقوق الإنسان.

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية، ووسائل الاتصال والإعلام التي يتابعها الأردنيون.

الحدود الزمانية: جرى إجراء هذه الدراسة في شهر شباط من عام2023م.

أدوات الدراسة: تمثلت أدوات الدراسة بالملاحظة والمقابلة العلمية المقننة، إذ جرى طرح اسئلة الدراسة على العينة وتم ايرادها في هذا الدراسة، وتحريرها في مناقشة النتائج منعا لتكرار الإجابة، وبعد ذلك جرى مناقشة النتائج من خلال استنتاجات الباحثين والدراسات السابقة.

عينة المقابلات: جرى إجراء مقابلات علمية معمقة مع عدد من الأكاديميين الأردنيين عدد (3) في مجال الإعلام وعدد (1) في مجال القانون وحقوق الإنسان، وتم طرح أسئلة الدراسة على عينة الدراسة، ومن ثم تحريرها تلافيا للتكرار.

نتائج المقابلات المعمقة:

تم إجراء مقابلات علمية معمقة مع عدد من الأساتذة الأكاديميين في تخصص الإعلام وعددهم (3) وعدد (1) في مجال القانون، وجاءت أسئلة المقابلة المعدة مسبقا حسب اسئلة الدراسة وهي

1. ما أهم وسائل الاتصال الحديث التي تعنى بحقوق الإنسان في الأردن؟
2. ما أهمّ حقوق الإنسان التي تبثّ وتنشر من خلال وسائل الاتصال الحديث في الأردن؟
3. ما دور صفحات المؤسسات الأردنيّة المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأردن، وفيما يلي توضيحا لها.

المقابلة الأولى: تأريخ 20/ 1/ 2023 مع الأستاذ الدكتور خلف الطاهات، عميد كلية الإعلام سابقا في جامعة اليرموك، وعضو هيئة تدريسية في جامعة الأمارات العربية المتحدة.

السؤال الأول: أوضح د. طاهات أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي من أهم وسائل الإعلام الجديد التي تعنى بحقوق الإنسان، مبررا ذلك بما تملك تلك الوسائل من ميزات التفاعلية، والانتشار والشيوع، وسرعة بثها للحدث، وتحررها من مقص الرقيب، وبين أنّ وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر واليوتيوب والانستغرام استطاعت أن تكشف كثير من انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وأنّ الناشطين والمؤثرين والمستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي كان لهم دورا كبيرا في ذلك المجال، مؤكدا على ضرورة دور ومواكبة وسائل الإعلام التقليدية ونسخها الإلكترونية بقضايا حقوق الإنسان لالتزامها بمعايير المهنية والأخلاقيات والقوانين أكثر من وسائل التواصل الاجتماعي، وأنّ هذا الدور بات ضرورة ملحة لتحافظ على مكانتها، وتقدم مادة يثق بها المتلقين.

السؤال الثاني: أما فيما يتعلق بأهم حقوق الإنسان التي تبث وتنشر من خلال وسائل الاتصال الحديث في الأردن، فقد بين الطاهات أن موضوعات الحقوق تختلف وتتغير حسب معطيات كثيرة، وقد تتميز بأنها موسمية وحسب الأحداث المستجدة، وأن هنالك حقوقا تأخذ فترة الاستمرارية دون غيرها مثل حق المرأة والطفل، والحق في العمل، والتعليم.

السؤال الثالث: بين د. الطاهات أن لصفحات المؤسسات الأردنية المعنية في حقوق الإنسان دورا أساسيا في توعية وتثقيف الأردنيين بأهمها، ومن الضرورة توظيف تلك الصفحات لأهم حقوق الإنسان في الأردن، وبما يتفق مع الدستور الأردني والمعاهدات الدولية، ودعا إلى ضرورة استفادة تلك الصفحات الإلكترونية من ميزة الانتشار والشيوع والتفاعلية، والتغذية الراجعة.

المقابلة الثانية: تأريخ 2023/1/22 مع د. محمد نور العدوان، أستاذ العلاقات العامة في جامعة العين الإماراتية

السؤال الأول: يرى د. العدوان أن أهم وسائل الاتصال الحديث التي تعنى بحقوق الإنسان في الأردن هي وسائل الاتصال المتمثلة بمنصات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية، وبشكل عام وسائل الاتصال والإعلام الرقمي.

السؤال الثاني: بين د. العدوان أنّ أهم حقوق الإنسان التي تبث عبر وسائل الاتصال الحديث هي المتمثلة أولا في حقوق المواطنين الواردة في الدستور الأردني، التي تتمثل بالمساواة وحق العمل والتعليم وحقوقه المدنية والسياسية، وحرية الرأي والتعبير، وحقوق الشباب والمرأة والاشخاص ذو الإعاقات، مبينا في الوقت ذاته جهود الأردن لمواكبة حقوق الإنسان التي تقر عالميا، وذلك من خلال الانضمام لكثير من الاتفاقيات الدولية والمصادقة عليها بما يتناسب مع خصوصية المجتمع الأردني.

السؤال الثالث: أما فيما يتعلق بدور صفحات المؤسسات الأردنيّة المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأردن، فذهب العدوان

إلى ضرورة قيام تلك المؤسسات بدور أكبر، إذ يلقى على عاتق تلك المؤسسات الإشارة بوضوح إلى التمييز بين ما تعدّ حقوق واجبة الاستحقاق، وما تعدّ غير حقوق، فهنالك الكثير من القضايا التي جرى تداولها عبر وسائل الاتصال الحديث على أنها حقوق ثابته، وفي الحقيقة تكون عبارة عن وجهات نظر محل خلاف.

المقابلة الثالثة: تأريخ 1/23/ 2023 مع د. نوزات أبو العسل / مديرة العلاقات العامة في جامعة اليرموك، وعضو هيئة تدريسية في كلية الإعلام/ جامعة اليرموك

السؤال الأول: ترى د. أبو العسل أن أهم وسائل الاتصال الحديث التي تعنى بحقوق الإنسان في الأردن في الوقت الحاضر هي الوسائل الإلكترونية الرقمية المتمثلة بمنصات التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام التقليدية بنسختها الإلكترونية

السؤال الثاني: أما أهمّ حقوق الإنسان التي تبثّ وتنشر من خلال وسائل الاتصال الحديث في الأردن، فقد رأت أبو العسل من واقع خبرتها الطويلة وعملها في العديد من المؤسسات الأردنية أن أهمها يتمثل في حرية الرأي والتعبير، حرية العمل والتعليم، وحقوق تتعلق بالأشخاص مثل حق المرأة ومساواتها في بعض التشريعات الأردنية مع الرجل.

السؤال الثالث: وفي هذا الصدد تؤكد د. ابو العسل على ضرورة عناية الصفحات الإلكترونية للمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان بزيادة دورها في التثقيف والتوعية بهذا المجال، وضرورة أن تكون تلك الصفحات مرتبطة بتطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي، وأن تسهم وتهتم بقضايا حقوق الإنسان التي تثار من قبل المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، وأن تتابع تلك القضايا لبيان مدى صدقيتها، وإحاطة الرأي العام بالحقيقة، ولم يغفل حابس أهمية دور المؤسسات الدولية في العناية بحقوق الإنسان، إذ أن محتواها يصل للعالم أجمع دون قيود أو حدود، وشدد على ضرورة عناية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا حقوق الإنسان، وكشف أي انتهاكات، مع شرط تحري الدقة الموضوعية والصدق.

المقابلة الرابعة: تأريخ 2023/1/23 مع د. نصر محمد سليمان، مدير الدائرة القانونية، وعضو هيئة تدريسية في كلية القانون / جامعة آل البيت. فأوضح ضرورة تعزيز وسائل الإعلام الحديث دورها في قضايا حقوق الإنسان، مشددا ضرورة توخي الدقة والصدق من قبل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي فيما يتم نشره، وداعيا في الوقت ذاته وسائل الإعلام المهنية القيام بدورها لجانبين؛ أولهما تقديم الحقيقة كاملة، وثانيهما وقف الشائعات والمعلومات غير الصحيحة التي تقدم أحيانا من قبل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. مؤكدا في الوقت ذاته أن حقوق الأردنيين كفلها الدستور الأردني في كثير من نصوصه، إضافة إلى مصادقة الأردن على كثير من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان.

نتائج الدراسة: السؤال الأول ما أهم وسائل الاتصال الحديث التي تعنى بحقوق الإنسان في الأردن؟

للإجابة عن هذا السؤال بينت دراسة مجد العمري (2022) أنّ أكثر وسائل الاتصال والإعلام الحديث التي يعتمد عليها الشباب الجامعي الأردني في الحصول على معلومات حول قضايا حقوق الإنسان هي شبكات التواصل الاجتماعي، حيث جاءت (شبكات التواصل الاجتماعي) في المرتبة الأولى، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة آدم (2016)، التي بينت أنّ الفيسبوك أصبح أحد الوسائل الأساسية للشباب لاستقاء المعلومات والمفاهيم حول حقوق الإنسان. وجاءت في المرتبة الثانية (محركات البحث في الإنترنت)، تلاها في المرتبة الثالثة (المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، وجاءت كل من (المنتديات، المدونات) في المرتبة الأخيرة. وخلصت دراسة جمال (2017) إلى أن أهم وسائل الإعلام التي يعتمد عليها الجمهور للحصول على المعلومات حول قضايا حقوق الإنسان هي "مواقع التواصل الاجتماعي"، ويعتمد عليها بنسبة (85.5%)، حيث يعتمد عليها كثيراً بنسبة(63.4%) من العينة، ويعتمد عليها أحياناً (29.8%)، كما يعتمد عليها نادراً (6.8%) من عينة الجمهور.

وأن أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي يحرص الجمهور على استخدامها هي الفيس بوك بنسبة (78.8%)، تلاها في المرتبة الثانية اليوتيوب بنسبة (72.2%)، وجاء بعدها في المرتبة الثالثة تويتر بنسبة (67.4%)، ثم في المرتبة الرابعة انستجرام بنسبة (62.1%)، تبعها في المرتبة الخامسة لينكد إن، أمّا (2019,Lisa) فبينت أنه يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصّة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته من خلال خلق الوعي بين الجماهير إذا جرى استخدامها بحكمة ووعي ومسؤوليّة، وبين غريبة وكعواش (2018).

أنّ لوسائل الاتصال الحديث دوراً كبيراً في مجال حقوق الإنسان، وتعد بعض قضايا حقوق الإنسان بطبيعتها قضايا خلافية تحتاج إلى طرح للرأي والرأي الآخر وصولاً إلى إقناع الرأي العام بهذه القضايا، حيث إنّ الاقتناع برأي أو فكرة يمر بخمس مراحل هي الإدراك والاهتمام والمحاولة والاقتناع والتبني، ويؤدي الاتصال والإعلام الحديث دوراً رئيساً في المراحل الثلاث الأولى ويتوجب عليه الاهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان. وأثبت **Sanam** (2016) أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسان من خلال ما يقوم به النشطاء في ذلك المجال أنّ مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية لأنها أصبحت قبلة كل القطاعات في المجتمع والطبقات السياسية ونخب المثقفين في مجال حقوق الإنسان. وجاءت دراسة حامد (2015) لتؤكد اهتمام المستخدمين لصفحات مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسات وكشف الانتهاكات المتعلقة بذلك الحق، أما دراسة الضامن (2017) فبينت أنّ الغالبية يتابعون الصحف الإلكترونية في القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان أكثر من الصحافة المطبوعة لتوفرها وسهولة الوصول إليها، وإنّ المواطنين يرون أنّ تأثير الصحافة الإلكترونية أكبر من الصحافة المطبوعة في مجال تحقيق أثر إيجابي لأصحاب القضايا أو الفائدة للصالح العام،

وجاءت دراسة آدم (2016) لتثبت أنّ الفيسبوك أصبح أحد الوسائل الأساسية للشباب لاستقاء المعلومات والمفاهيم حول حقوق الإنسان، حيث أنّ تلك المواقع لم تعد تؤدي دور نقل وإرسال المعلومة فحسب، وإنما أصبحت ظاهرة عالمية واسعة لها العديد من الانعكاسات الثقافية والاجتماعية، مما أتاح إفراز فضاءات جديدة للتعبير الحقوقي، وأنّ أهم الوسائل التي تستخدم في عرض انتهاكات حقوق الإنسان على مواقع التواصل الاجتماعي هي الصور، وأجرت الدراسة عدة مقابلات مع عدد من الأكاديميين والخبراء في مجال الإعلام وحقوق الإنسان حول اسئلة هذه الدراسة، فكانت إجابة الدكتور خلف الطاهات / أستاذ الصحافة في جامعة الأمارات العربية المتحدة متجانسة ومتقاربة مع الدراسات السابقة؛ بأنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي من أهم وسائل الإعلام الجديد التي تعنى بحقوق الإنسان، مبررا ذلك بما تملك تلك الوسائل من ميزات التفاعلية، والانتشار والشيوع، وسرعة بثها للحدث، وتحررها من مقص الرقيب، وبين الطاهات أنّ وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر واليوتيوب والانستغرام استطاعت أن تكشف كثير من انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وأنّ الناشطين والمؤثرين والمستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي كان لهم دورا كبيرا في ذلك المجال، مؤكدا على ضرورة دور ومواكبة وسائل الإعلام التقليدية ونسخها الإلكترونية بقضايا حقوق الإنسان لالتزامها بمعايير المهنية والأخلاقيات والقوانين أكثر من وسائل التواصل الاجتماعي، وأنّ هذا الدور بات ضرورة ملحة لتحافظ على مكانتها، وتقدم مادة يثق بها المتلقين.

السؤال الثاني: ما أهمّ حقوق الإنسان التي تبثّ وتنشر على وسائل الاتصال و الإعلام الحديث؟

وضحت نتائج دراسة جمال (2017)، المعنونة ب " دور مواقع التواصل الاجتماعي في إكساب المصريين بقضايا حقوق الإنسان" أنّ معظم المبحوثين يهتمون بمتابعة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأكثر الموضوعات التي يفضل متابعتها هي البطالة، ثم حقوق المواطن، ثم قضايا المرأة، ثم قضايا التطرف والإرهاب، ثم حرية تداول المعلومات.

وكشفت الدراسة أن حوالي ثلاثة أرباع الجمهور المصري عينة الدراسة يقوم بمناقشة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان مع الآخرين، ويناقشون هذه الموضوعات مع الأهل والأصدقاء بدرجة كبيرة، وبدرجة أقل مع مع زملاء العمل زملاء الدراسة.

وتبين أن أغلبية الجمهور المصري عينة الدراسة يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومعظمهم يستفيد من متابعة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد تعددت أوجه هذه الاستفادة.

واتضح أن مفهوم حقوق الإنسان العينة يتمثل في الحق في الحياة و المساواة أو غيرها من الحقوق المتعلقة بالطبيعة البشرية من خلال المواثيق والإعلانات الدولية، وهو أكثر التعريفات قبولا لدى العينة، "تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة و المحافظة على النظام من جهة أخرى.

وتوصلت دراسة زايد (2017) إلى عدة نتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس اتجاهاتهم نحو التوعية بقضايا حقوق الإنسان تبعاً لاختلاف الجامعات، وظهرت الحقوق السياسية كأبرز الحقوق تكراراً في كل من صحيفة الأهرام والمصري والوفد. وبين بشير (2017) أنّ كثيراً من المفاهيم والمصطلحات اكتسبت حلة جديدة في عصر المعلومات التي باتت الثورة الرقمية تصنعه في الحياة المجتمعية الحديثة، وأنّ أكثر المفاهيم التي طالت التغيير وأصبحت تحمل أبعاداً جديدة هي مفهومي العمل السياسي والتحول الديمقراطي. أما دراسة مجد العمري (2022) فبينت أهم الموضوعات التي يتابعها الشباب الجامعي الأردني على وسائل الإعلام الحديث حول قضايا حقوق الإنسان هي كما في الجدول الآتي.

الجدول رقم (1) أهم الموضوعات التي يتابعها الشباب الجامعي الأردني على وسائل الإعلام الحديث حول قضايا حقوق الإنسان.

#	القضايا	التكرار	النسبة	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	البطالة(العمل)	156	52.0	**52.**	3
2	الأمن	99	33.0	**33.**	5
3	حقوق المرأة والطفل	172	57.3	**57.**	1
4	حقوق المواطن السياسية	171	57.0	**57.**	1
5	حرية تداول المعلومات	126	42.0	**42.**	4
المجموع			**300**		

تشير بيانات الجدول إلى أنّ المبحوثين يهتمون بـ(حقوق المرأة والطفل، وحقوق المواطن السياسية) في المرتبة الأولى من بين الموضوعات قضايا حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام الحديث، ويتضح من الجدول أعلاه أنّ حق المواطن في العمل جاء ثانيا، وحقه في حرية الرأي والتعبير جاء ثالثا، وحقه في الأمن والأمان جاء رابعا. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة زايد (2017) التي بينت أنّ الحقوق السياسية أبرز الحقوق تكراراً في كل من صحيفة الأهرام والمصري والوفد، (وبين د. محمد نور العدوان / أستاذ العلاقات العامة في جامعة العين الإماراتية أنّ أهم حقوق الإنسان التي تبث عبر وسائل الإعلام الحديث هي المتمثلة أولا في حقوق المواطنين الواردة في الدستور الأردني، التي تتمثل بالمساواة وحق العمل والتعليم وحقوقه المدنية والسياسية،وحرية

الرأي والتعبير، وحقوق الشباب والمرأة والاشخاص ذو الإعاقات، مبينا في الوقت ذاته جهود الأردن لمواكبة حقوق الإنسان التي تقر عالميا، وذلك من خلال الانضمام لكثير من الاتفاقيات الدولية والمصادقة عليها بما يتناسب مع خصوصية المجتمع الأردني. ويرى الباحثون أنّ حق تقرير المصير من أهم الحقوق التي يجب أن يتصدى لها الإعلام الحديث؛ خاصة في الأردن، إذ أنّ ما يزيد عن نصف المجتمع الأردني من أصول فلسطينية وما زالت الأرض تحت كيان الاحتلال الإسرائيلي، وهنالك ملايين اللاجئين من الفلسطينيين حول العالم، ولا شك في أنّ وسائل الاتصال والإعلام الحديث لعبت دورا مهما في إعادة التركيز والاهتمام بالقضية الفلسطينية، وسلطت الضوء على كثير من ممارسات وانتهاكات اليهود بحق الشعب الفلسطيني. ومن منطلق نظرية الاعتماد المتبادل بين أنظمة الاتصال والإعلام والأنظمة المجتمعية المختلفة فإن العلاقات بينهما تتّسم بخصائص اجتماعية من الاعتماد المتبادل الذي تفرضه سمات المجتمع الحديث، حيث يعتمد أفراد الجمهور على وسائل الإعلام كنظام فرعي لإدراك وفهم نظام فرعي آخر هو المحيط الاجتماعي من حولهم، وبذلك تمثّل وسائل الإعلام مصادر رئيسة يعتمد عليها أفراد الجمهور في استقاء المعلومات عن الأحداث الجارية، وتتزايد درجة الاعتماد بتعرّض المجتمع لحالات من عدم الاستقرار والتحوّل والصراع الذي يدفع أفراد الجمهور لاستقاء المزيد من المعلومات من وسائل الإعلام لفهم الواقع الاجتماعي من حولهم.

السؤال الثالث: ما دور صفحات الإلكترونية للمؤسسات الأردنيّة المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأردن؟ للإجابة عن هذا السؤال بينت دراسة عليمات، والجبالي (2021) دور الصفحات الإلكترونية للمؤسسات الأردنية المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر الناشطين الأردنيين في حقوق الإنسان.

الجدول رقم (2) دور الصفحات الإلكترونية للمؤسسات الأردنية المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر الناشطين الأردنيين في حقوق الإنسان.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الدور
1	1	تهتم صفحات المؤسسات الأردنية المعنية بحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان.	2.57	0.71	كبير
2	3	تهتم صفحات المؤسسات الأردنية المعنية بحقوق الإنسان بتعريف ومشاركة المواطنين في ثقافة حقوق الإنسان.	2.46	0.71	كبير
3	4	تهتم صفحات المؤسسات الأردنية المعنية بحقوق الإنسان بآراء الناشطين الأردنيين.	2.37	0.76	كبير
4	2	توفر صفحات المؤسسات الأردنية حيزا تفاعليا لمناقشة قضايا حقوق الإنسان.	2.27	0,72	كبير
		المتوسط الكلي لدور الصفحات	2.40	0,74	كبير

يبين الجدول أعلاه أنّ دور صفحات المؤسسات الأردنية المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر الناشطين الأردنيين كان كبيرا. وبالنسبة للفقرات الفرعية التي تقيس دور صفحات المؤسسات الأردنية المعنية في حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر الناشطين الأردنيين، فقد جاءت الفقرة " تهتم صفحات المؤسسة الأردنية المعنية بحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان" بالمرتبة الأولى وبمدى دور "كبير". وجاءت فقرة "تهتم صفحات المؤسسة الأردنية المعنية بحقوق الإنسان بتعريف ومشاركة المواطنين في ثقافة حقوق الإنسان" بالمرتبة الثانية وبمدى دور "كبير". وجاءت فقرة "تهتم صفحات المؤسسة الأردنية المعنية بحقوق الإنسان بآراء الناشطين الأردنيين" في المرتبة الثالثة وبمدى دور "كبير". في حين جاءت الفقرة "توفر صفحات المؤسسة الأردنية حيزا تفاعليا لمناقشة قضايا حقوق الإنسان" بالمرتبة الأخيرة وبمدى دور "كبير". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة غربية وكعواش (2018) و Lisa (2019) بأهمية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز حقوق الإنسان ويذكر أنّ أهم المؤسسات الأردنية المعنية في حقوق الانسان هي: المركز الوطني لحقوق الإنسان، والشبكة الأردنية لحقوق الإنسان، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، والمرصد الوطني الأردني لحقوق الإنسان، والمنتدى الأردني لحقوق الإنسان. ويبدو من النتائج أعلاه اهتمام واضح من المؤسسات المعنية في حقوق الإنسان في إثراء صفحاتها للهدف الذي أنشئت لأجله؛ ذلك أنها تتلقى دعما أما وطنيا أو دوليا لأجل ذلك الهدف، وفي هذا الصدد تؤكد الدكتورة نوزات ابو العسل أستاذ العلاقات العامة في جامعة اليرموك على ضرورة عناية الصفحات الإلكترونية للمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان لزيادة دورها في التثقيف والتوعية بهذا المجال، وضرورة أن تكون تلك الصفحات مرتبطة بتطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي، وأن تسهم وتهتم بقضايا حقوق الإنسان التي تثار من قبل المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، وأن تتابع تلك القضايا لبيان مدى صدقيتها، وإحاطة الرأي العام بالحقيقة، ولم يغفل حابس

أهمية دور المؤسسات الدولية في العناية بحقوق الإنسان، إذ أن محتواها يصل للعالم أجمع دون قيود أو حدود، وشدد على ضرورة عناية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لقضايا حقوق الإنسان، وكشف أي انتهاكات، مع شرط تحري الدقة الموضوعية والصدق. أما الناشط الحقوقي المحامي د. نصر محمد/ أستاذ القانون الجنائي في جامعة آل البيت، فأوضح ضرورة تعزيز وسائل الإعلام الحديث دورها في قضايا حقوق الإنسان، مشددا ضرورة توخي الدقة والصدق من قبل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي فيما يتم نشره، وداعيا في الوقت ذاته وسائل الإعلام المهنية القيام بدورها لجانبين؛ أولهما تقديم الحقيقة كاملة، وثانيهما وقف الشائعات والمعلومات غير الصحيحة التي تقدم أحيانا من قبل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

خلاصة النتائج: بعد عرض العديد من الدراسات السابقة وتحليلها، وإجراء عدة مقابلات مع خبراء في مجال الإعلام وحقوق الإنسان، وملاحظة واستنتاجات الباحثين؛ فأنّ الدراسة تخلص إلى النتائج الآتية:

- أنّ لوسائل الاتصال الحديث دورا مهما وكبيرا في تعزيز حقوق الإنسان، وجاء أهمها مواقع التوصل الاجتماعي مثل (الفيس بوك وتويتر واليوتيوب وانستغرام) ومحركات البحث بشكل عام في الإنترنت، والمنتديات، المدونات. ويخلص الباحثون إلى أنّ وسائل الاتصال والإعلام الحديث يقع على عاتقها دور كبير في تعزيز حقوق الإنسان، داعيون في الوقت ذاته وسائل الإعلام التقليدية المهنية التي ولجت عالم الإعلام الحديث من خلال نسخها الإلكترونية، وصفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى ضرورة تعزيز دورها في مجال حقوق الإنسان وعدم ترك المجال فقط لمواقع التواصل بعدا عن التهويل والمبالغة والإثارة، وكشف الحقائق كاملة بعيدا عن المصالح الشخصية، وتؤطر لعمل مهني وأخلاقي فيما يسمى – بالمواطن الصحفي – لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
- أنّ أهم حقوق الإنسان التي تبثّ عبر وسائل الإعلام الحديث تختلف من دول إلى أخرى، وهذا يتناسب مع طبيعة نظام الحكم(ديمقراطي، شمولي، اشتراكي،،،)، أما في الأردن فجاء أهمها الحقوق المتعلقة بالمرأة والطفل، والحقوق السياسية المتعلقة بالانتخاب والأحزاب، والعدالة والمساواة، ويخلص الباحثون أنّ وسائل الإعلام التقليدية ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن يركزون على قضايا حقوق الإنسان بشكل موسمي، وحسب الأحداث، في حين أنّ الأصل يكون هنالك اهتماما مستمرا في هذا المجال، وأن يكون من ضمن أولويات وأجندة وسائل الإعلام الحديث بكل مكوناتها.
- أنّ هنالك دور جيد للصفحات الإلكترونية للمؤسسات المعنية في حقوق الإنسان في الأردن، وأنها تقدم محتوى يتعلق بالكثير من القضايا التي تمس وتلامس حقوق الإنسان، ويرى الباحث ضرورة أن تمتلك تلك المؤسسات الحصانة والحماية الكافية من خلال التشريعات التي تضمن لها القيام بواجبها على أكمل وجه، وأن يكون عملها مؤطر في إطار من الأخلاقيات والقوانين التي تضمن الحيادية بين الدولة والمواطن، وأن تعنى بالحقوق التي نص عليها الدستور الأردني، والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن.

توصيات الدّراسة: اعتمادا على نتائج الدّراسة، يوصي البحث بضرورة ما يلي:

- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام التقليدية ونسخها الإلكترونية بقضايا حقوق الإنسان في الأردن.
- ضرورة أن يكون اهتمام وسائل الإعلام الحديث في حقوق الإنسان مستمرا، وألا يعتمد على الأحداث، بحيث يصبح ثقافة مستمرة.
- العمل على زيادة اهتمام المؤسّسات الأردنيّة المعنيّة بقضايا حقوق الإنسان على مواقع التّواصل الاجتماعي وخصوصًا الفيسبوك للتفاعل مع قضايا حقوق الانسان.
- إجراء المزيد من الدراسات لتفعيل دور الإعلام المهني الصادق في تعزيز قضايا حقوق الإنسان، وكشف كل الانتهاكات.

المصادروالمراجع

آدم، س. (2016). مواقع التواصل الاجتماعى ودورها فى نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب. *مجلة كلية الآداب*، 1(41).

جمال، م. (2017). دور مواقع التواصل الاجتماعى فى اكساب الجمهور المصري المعرفة بقضايا حقوق الإنسان. *المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون*، 11.

حامد، وآخرون. (2015). مواقع التواصل الاجتماعى ودورها فى رصد انتهاكات حقوق الطفل بعد الثورات العربية. *مجلة دراسات الطفولة*، 69(18)، 73-80.

حسونة، ن. (2014). الإعلام الجديد: المفهوم والوسائل والخصائص والوظائف. مقال، شبكة الألوكة الإلكترونية.
https://portal.arid.my/Publications/alelam182850038.pdf

حسين، س. م. (1995). *بحوث الإعلام* (ط2). القاهرة: عالم الكتب.

زايد، ا. (2017). *دور الصحف الإلكترونية المصرية فى توعية الشباب الجامعى بقضايا حقوق الإنسان*. كلية التربية النوعية، جامعة بنها، مصر.

شقران، خ. (1993). *الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين فى الأردن 1989- 1993* (رسالة ماجستير). جامعة آل البيت.

شوابكة، م.، وآخرون. (2020). *دليل التحقيقات الصحفية من أجل حماية حقوق الإنسان*. عمان: منظمة صحافيون من أجل حقوق الإنسان.

الضامن، ي. (2017). دور الصحافة الإلكترونية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان من وجهة نظر المواطن الأردني. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 10(1).
عبد الحميد، م. (1997). *دراسة الجمهور في بحوث الإعلام* (ط2). القاهرة: عالم الكتب.
العبدالله، م. (2010). *نظريات الاتصال* (ط2). بيروت: دار النهضة العربية.
العمري، م. (2021). *دور الإعلام الجديد في تشكيل معارف الشباب الجامعي واتجاهاته نحو قضايا حقوق الإنسان*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الإعلام، الأردن.
عليمات، ف.، وطويط، م. (2021). دور مواقع التّواصل الاجتماعي في الخلافات الزّوجيّة من وجهة نظر الأزواج الأردنيين (قصبة إربد أنموذجًا). *مجلة المنارة*، جامعة آل البيت، 7(4).
غريبة، ك. (2018). الإعلام الجديد ودوره في حماية حقوق الإنسان. *مجلة العلوم الإنسانية*، 4(4)، 177-189. https://doi.org/10.1234/12345678
المبيضين، إ. (2020). *10.9 مليون حساب للأردنيين على 5 شبكات تواصل اجتماعي*. جريدة الغد الأردنية. Retrieved from https://alghad.com/
مراد، ك. خ. (2011). *الاتصال الجماهيري والإعلام* (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر.
المزاهرة، م. (2012). *نظريات الاتصال* (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
مرعي، ك. (2011). الاطر الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان في المواقع الصحفية العربية دراسة تحليلية. *مجلة البحوث الإعلامية*، 1(35)، 410. http://main.eulc.edu/
مكاوي، ح. ع.، والسيد، ل. ح. (1998). *الاتصال ونظرياته المعاصر* (ط1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

المو اقع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني للمركز الوطني لحقوق الإنسان https://www.nchr.org.jo

الموقع الالكتروني لمرصد حقوق الإنسان في الأردن http://www.civilsociety-jo.net/ar/organization/21682
الموقع الإلكتروني لمركز عمان لحقوق الإنسان https://www.achrs.org/
الموقع الالكتروني للجمعية الاردنية لحقوق الانسان http://www.civilsociety-jo.net/ar/organization/447
ملخص التقرير السنوي الثامن عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2021م. https://www.nchr.org.jo/ar

References

Ahmad, A., Afaq, & Krushna, G. (2019). News media coverage on human rights issues: Comparative analysis of The Times of India and The Hindu. *Journal of Knowledge and Communication Management*, 2(8). https://www.researchgate.net/publication/330849833

De Fleur, M. L., & Ball-Rokeach, S. J. (1989). *Theories of mass communication* (5th ed.). White Plains, NY: Allyn & Bacon.

Lukose, L. P., & Mathur, A. (2019). *Human rights and social media*. Retrieved from https://www.researchgate.net/

Sanam, N. (2016). *Social media challenges and opportunities for human rights: A case of blasphemy laws in Pakistan*. MA Dissertation, School of Global Studies, University of Gothenburg. https://hdl.handle.net/

Bell Rokeach, S. J. (1986). The origins of individual media system dependency. *Communication Research*, 12(4), 485-510.

Conway, J. C., & Rubin, A. (1991). OP cit., p.444.

Nwankwo, V. (2011). *The role of the media in promoting human rights: An analysis of the BBC documentary, Chocolate: The Bitter Truth*. MA Dissertation, School of Global Studies, University of Gothenburg.